يونسكوبرس
UNESCO
****
مكتب الخدمات الصحفية *لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة*

اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا: عشرة أعوام من العمل

باريس، 12 أيّار/مايو 2003 – يُحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين لقيام فرنسيس كريك وجيمس واتسون باكتشاف البنية الحلزونية للحمض الريبي النووي منقوص الأكسجين (د. ن. أ.). وسيكون هذا الاكتشاف الجوهري الذي يرقى إلى عام 1953 - ويُعتبر نقطة انطلاق الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية – مدرجاً في برنامج اجتماع اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا التابعة لليونسكو، بمناسبة عشرة أعوام على إنشائها، وذلك في الفترة من 12 إلى 14 أيّار/مايو.

وتخصّص اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا في دورتها العاشرة طاولة مستديرة تحت عنوان الحمض الريبي النووي منقوص الأكسجين: 50 عاماً على اكتشاف البنية الحلزونية المزدوجة. كما ستقوم بدراسة مشروع أولي لإعلان دولي حول البيانات الوراثية البشرية يُرفع في تشرين الأول/أكتوبر المقبل إلى المؤتمر العام لليونسكو لاعتماده. كما يشمل جدول أعمال اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا تقرير فريق العمل المتعلق بإمكانية تطوير وثيقة معيارية دولية حول أخلاقيات البيولوجيا؛ وتقييم أثر الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان؛ وتخصيص جلسة للمجينات في عالم الأحياء (في جوانبها العامة والخاصة)، فضلاً عن حصيلة الأعوام العشرة الأولى لعمل اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، يقدمها الرؤساء الثلاثة الذين تعاقبوا على إدارتها. ومن المقرر أن يقوم ممثلون عن اللجنة خلال هذه الدورة بزيارة قصر الرئاسة الفرنسي (الإليزيه) حيث سيستقبلهم الرئيس الفرنسي، جاك شيراك.

وذكّر مدير عام اليونسكو، كويشيرو ماتسورا، بحصيلة الأعوام العشرة للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، مشيراً إلى آفاقها المستقبلية: "عشرة أعوام مرّت منذ قرار اليونسكو رفع التحدي من خلال إنشاء برنامج أخلاقيات البيولوجيا. وكان تحدياً بالفعل، إذ أنّ النقاش على الصعيد الدولي بشأن أخلاقيات البيولوجيا كان لا يزال هزيلا عام 1993. أما الآن، فلقد أضحت أخلاقيات البيولوجيا في صلب السجالات عبر العالم أجمع. ولا شكّ أنّ اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا لعبت دوراً هاماً في تنمية هذا الوعي، وذلك بفضل جودة تقاريرها، وإعداد ونشر الإعلان العالمي بشأن المجين البشري، والجهود المبذولة لتطبيقه. [...]. كما أتاحت إعداد خطة تتسم بدرجة عالية من الوضوح لبرنامج أخلاقيات البيولوجيا التابع لليونسكو. وباتت أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا تعدُّ في مصاف الأولويات الخمس الرئيسية للمنظمة. وإذ تعيد اليونسكو التأكيد على هذه الأولوية أيضاً على مدى العامين المقبلين، فهي تثبت عزمها على إحاطة التطورات العلمية والتكنولوجية بتأمّل أخلاقي يغرز جذوره في الأعماق الثقافية والقانونية والفلسفية والدينية لمختلف المجموعات البشرية".

.../...

لقد أمسينا نألف شكل الحلزون المزدوج للـ"د.ن.أ.": فهو يمثل رمز علم الوراثة بلا منازع، ونجده اليوم على شكل حلية أو قارورة عطر أو عمل فني، إلخ. لكنّ هذا الاكتشاف، إلى جانب الاكتشافات الأخرى التي أعقبته (الرمز الوراثي، وغيره) كان له اثر كبير على حياتنا. إذ وفرت لنا وسائل التكنولوجيا التي تقوم على الـ "د.ن.أ" عدداً من الأدوية الناجعة (الأنسولين الاصطناعي، وسيلة تكوين الكريات الحمر، إنزيمة غلوكوسريبروسيداز، وغيرها). وسوف ندين لها بالمزيد من الأدوية على الدوام، بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أنّ هذه الوسائل التكنولوجية تفتح لنا باب التجارب المؤدية إلى التشخيص المبكر لبعض الأمراض (داء هانتنغتون، داء الليفة الكيسية، إلخ.) وتعِدنا بالوسائل العلاجية المناسبة تبعاً لكل حالة. كما أنها تجنبنا الأخطاء القانونية (124 حالة في الولايات المتحدة استناداً إلى Innocence Project *) وتسمح بالتعرّف إلى هوية الأشخاص حتى في الحالات الصعبة (ضحايا مركز التجارة العالمي على سبيل المثال).

وقد تعلّم الإنسان الكثير حول جهازه الحيوي منذ الاكتشاف الذي حققه كريك وواتسون. حتى أنّه اكتسب القدرة على تغيير مسار نمو الكائنات الحية أياً كانت أجناسها، بما في ذلك الجنس البشري. وتنطوي هذه القدرة على انعكاسات على الصعيدين الإنساني والاجتماعي قد تثير الذعر لدينا في بعض الأحيان. فما هي الوسيلة لحماية أنفسنا من خطر الانحراف في مجال البحث البيولوجي العلاجي – كالاستنساخ البشري مثلاً – وكيف نتأكد من أنّ التقدم المحرز انطلاقاً من هذه القدرة الجديدة سيعود بالفائدة على الجميع؟ فمن هنا تنشأ ضرورة التأمل الأخلاقي الذي يتجاوز تماماً الواجبات الطبية التقليدية.

هذه هي المهمة التي تأخذها اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا على عاتقها منذ عشرة أعوام، والتي تنسجم مع المهمة الأخلاقية المعلنة لليونسكو. ويتمثل دور اللجنة في مواكبة تقدم البحث العلمي، لا سيما علم الوراثة، مع الحرص على احترام مبادئ الكرامة والحرية الفردية إزاء مخاطر انحراف البحث البيولوجي الطبي وتطبيقاته.

وكانت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا تتميز بجانب طليعي لدى إنشائها في أيلول/سبتمبر 1993. ولا تزال تشكل اليوم الجهاز الاستشاري الوحيد الذي يعالج مسائل أخلاقيات البيولوجيا بشكل منهجي ضمن منظومة الأمم المتحدة. ويقوم مدير عام اليونسكو بتعيين أعضائها (36 عضواً) لفترة أربعة أعوام قابلة للتجديد مرّة واحدة. ويعمل الأعضاء باستقلالية تامة ويحضرون الجلسات بصفة شخصية. كما أنّهم ينتمون إلى ثقافات متنوعة، وجميعهم من الشخصيات المرموقة في الميادين المختلفة من أطبّاء وعلماء وراثة واختصاصيين في مجال الكيمياء والقانون وعلم الإنسان والفلسفة والتاريخ.

أنشئت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا بدايةً كمكان لتبادل الأفكار والمعلومات، وما لبثت أن بدأت بالمساهمة في نشاطات التوعية واستخلاص القيم المشتركة للإنسانية، تلك القيم الكفيلة بالجمع بين التطور العلمي وحقوق وحريات الأفراد. وكرّست اللجنة جهودها خلال أعوامها الأولى إلى التجارب الوراثية والكشف عن الأمراض الوراثية، والطب الوراثي، والمشورة الجينية، وعلوم الأعصاب، والبحوث الوراثية حول المجموعات البشرية.

وسرعان ما انشغلت بالتفكير في إعداد وثيقة دولية معيارية حول المجين البشري، وكانت وراء الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان المعتمد منذ عام 1997 من قِبَل المؤتمر العام لليونسكو، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1998. وشـــرع

.../...

العديد من البلدان منذ ذلك التاريخ بنقل المبادئ الواردة في هذا الإعلان إلى القوانين الوطنية. ويُشار إلى أنّ جدول أعمال الدورة الحالية للجنة يشمل تقييماً لهذه الخطوة.

وكانت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، حتى عام 1997 (آنذاك برئاسة نويل لونوار (فرنسا)؛ استلمت لاحقاً موقعاً حكومياً كوزيرة منتدبة للشؤون الأوروبية في بلادها)، لا تتمتع بنظام أساسي وإنما تعمل بناءً على قواعد خاصة. واعتمِد النظام الأساسي في أيّار/مايو 1998 وهو ينصّ، من بين أمور أخرى، على وظيفة اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا المتمثلة بتشجيع "التعمق في التحديات الأخلاقية والقانونية الناجمة عن البحوث في مجالات علوم الحياة وتطبيقاتها". وأنشئت في الوقت ذاته لجنة دولية حكومية لأخلاقيات البيولوجيا تشمل 36 ممثلاً عن الدول الأعضاء في اليونسكو وتهتمّ بإعداد توصيات انطلاقاً من تحليلات اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، ليُصار إلى نقلها إلى الدول الأعضاء.

وقد واكبت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا مرحلة خصبة جداً لعلوم الكائنات الحية في الفترة بين عامَي 1998 و2002، وكانت حينئذٍ تحت رئاسة البروفيسور في القانون الدولي رويشي إيدا (اليابان): من البحوث حول الخلايا الأصلية الجنينية، إلى تسلسل المجين البشري، فعالجت مسائل سريّة البيانات الوراثية، والتشخيص الوراثي قبل زرع الأنسجة الحيّة، وقابلية ترخيص المجين.

وتقول الرئيسة الحالية للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، ميشال جان (كندا) التي جرى انتخابها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي:"إذا كانت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، بحكم استقلاليتها وتعدّد اختصاصاتها، تتقارب مع أيّ لجنة أخلاقية أخرى، غير أنها تختلف عن سائر تلك اللجان إذ لا يمكن التعاطي مع الأخلاقيات بالطريقة نفسها على المستوى الدولي والمستوى الإقليمي أو الوطني. وعلى سبيل المثال، يلعب التصور الذي تقيمه مختلف الثقافات إزاء بداية الحياة وطبيعة الجنين دوراً هاماً في تحديد التوجهات وأساليب التفكير التي تعتمَد لاحقاً. [...] ولعلّ التحدي الماثل أمام هذه اللجنة يكمن في البحث عن التوازن بين متابعة الإجماع الذي يقف وراء الاعتراف بجذع مشترك من القيم الجماعية للإنسانية من جهة، والوعي الضروري لحدود هذا الإجماع الذي يجب أن يحترم التنوع دون أن يسقط في النسبية الثقافية من جهة ثانية".

ومن بين التقارير** العديدة التي ميّزت سنوات عمل اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، يوفر التقرير حول استخدام الخلايا الأصلية الجنينية للبحوث العلاجية (2001) مثالاً جيداً حول منهجية اللجنة. فنظراً إلى تعذر الوصول إلى إجماع في هذا المجال البالغ الحساسية، فضلت اللجنة عدم البت لكنها وفرت التوضيحات الضرورية – من خلال عرض مختلف الحجج الأخلاقية وتفصيل البحوث المقبولة أخلاقياً بحسب هذه الحالة أو تلك – إلى السلطات الوطنية الراغبة في تبني تشريعات في هذا المجال.

وبالإضافة إلى تعدد اختصاصاتها وجانبها العملي، تبدي اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا حرصاً على ضمان شفافيتها. وهي تعتبر أنّ عملها ومختلف المواقف الصادرة عنها يجب أن تبقى في متناول الباحثين والحكومات وجميع الراغبين في الحصول على المعلومات. كما أنّ دورات اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا تعقد في إطار جلسات عامة وتشمل، إلى جانب تقديم التقارير والعرض المنتظم لواقع البحث والتقدم في مجالات مجددة، الطاولات المستديرة وجلسات الاستماع التي تعطَى الكلمة فيها إلى المجتمع المدني. ويشـــكل اليوم الـذي

.../...

خصِّص مؤخراً لجلسات الاستماع في شباط/فبراير الماضي في إمارة موناكو مثالاً على هذا الانفتاح، إذ أتاح المجال لمندوبين عن عشر رابطات ومؤسسات تمثل سكاناً أصليين وأشخاصاً معوقين وأطباء ونساء وأطفال، فضلاً عن القطاع الخاص، ولا سيما شركات التأمين والصناعة الصيدلية، بالتعبير عن مختلف وجهات النظر حول البيانات الوراثية البشرية في الوقت الذي كانت اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا تعمل على صياغة إعلان بهذا الصدد.

"لا يمكن لنا أن نضع حدّاً لتقدم العلم، وإنما يسعنا أن نطرح الأسئلة حوله"، تقول ميشال جان مضيفةً:"يتعين على اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا تعزيز رؤيتها حول تعدد القوميات، وإطلاق النقاشات والسجالات بين المجتمع العلمي والجمهور. كما يترتب عليها، خلال الأعوام المقبلة، عرض وجهات نظر مختلف مناطق كوكبنا بشكل أكثر عمقاً، وليس الاكتفاء بمواقف البلدان الغربية. هذا وينبغي لها أيضاً، كلما دعت الحاجة، أن تشجّع إعداد وثائق دولية ترمي إلى شمل مجمل البلدان ضمن منهجية أخلاقية، وذلك لتجنب أن تعاقب بلدان معترف بأخلاقياتها من قِبَل بلدان لا تتمتع بمثل تلك المنهجية. ويندرج إعداد وثيقة دولية حول البيانات الوراثية والتفكير في إمكانية تطوير وثيقة معيارية دولية حول أخلاقيات البيولوجيا ضمن هذه المنهجية".

أما الورشة الكبرى التي تشغل اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا حالياً، فهي مشروع الإعلان الدولي حول البيانات الوراثية البشرية الذي من المرتقب أن يُرفع في تشرين الأول/أكتوبر المقبل إلى المؤتمر العام لليونسكو ليُصار إلى اعتماده. وكان هذا المشروع وراء تعبئة جهود فريق صياغة تابع للجنة طوال أشهر عدّة وقد شارف على نهايته. وسيجري درس المشروع الأولي *** خلال الدورة العاشرة للجنة على أن يُقدم بعد ذلك إلى اجتماع الخبراء الحكوميين (25-27 حزيران/يونيو) لوضع صيغته النهائية.

وقد بدأت من الآن ورشة أخرى لإعداد وثيقة دولية حول أخلاقيات البيولوجيا. وينشط فريق عمل تابع للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا منذ نيسان/أبريل 2002 حول مسألة الفائدة والجدوى من صياغة مثل هذه الوثيقة. ويلاحظ فريق العمل في تقريره الأولي "العدد المتزايد للممارسات التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل استيراد وتصدير الأجنة والخلايا الأصلية الجنينية والأعضاء والأنسجة والخلايا ونقل مجموعات من الأنسجة وعيّنات من الحمض الريبي النووي منقوص الأكسجين والبيانات الوراثية عبر الحدود، أو إنجاز مشاريع بحث وتجارب في المجال البيولوجي الطبي بصورة متزامنة في بلدان مختلفة". وإذا كان الإجماع متوفراً بشأن الحاجة إلى مرتكزات أخلاقية على المستوى الدولي، إلا أنّ البعض يشكّ في إمكانية اعتماد نص ملزم من الآن (كمعاهدة أو اتفاقية) في هذه المجالات التي تشهد تحولاً سريعاً.

***

* www.innocenceproject.org/

** يمكن مطالعة هذا التقرير، فضلاً عن التقرير حول التضامن والتعاون الدولي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن المجين البشري، ومشاريع تقارير حول متابعة الندوة الدولية "الأخلاقيات، الملكية الفكرية والمجينية"، وحول جمع ومعالجة وخزن واستخدام البيانات الوراثية، على الموقع الإلكتروني للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا: www.unesco.org/ibc/fr/actes/index.htm
كما سيتوفر قريباً على هذا الموقع التقرير حول التشخيص الوراثي قبل زرع الأنسجة الحية والتدخل في الذريّة الإنتاشية. ويمكن الاطلاع على قرارات مجمل دورات اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا على العنوان ذاته.

*** النصّ متوفر على الموقع الإلكتروني.

الاتصال بـ:
Pierre Gaillard / Bureau de l'information du public - Section éditoriale
Tél :33 (0)1 45 68 17 40 / e-mail : p.gaillard@unesco.org